

تنبيه الإخوان

على تفهم أدلة حكم الدخان

تأليف :

ابن حرجو الجاوي

غفر الله - تعالى - له ولوالديه والأجداد والمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإني قبل الشروع في تحقيق كتاب «نزهة الأفهام فيما يعتري الدخان من الأحكام» للشيخ الجليل أحمد دحلان الفاجيتاني -رحمه الله تعالى- أرى من المناسب أن أتطرق قليلا إلى ذكر اختلاف العلماء في حكم الدخان وذكر أدلتهم ومناقشتها مناقشة علمية. وهذا التمهيد القصير أسميه :

«تنبيه المراهون على فهم أدلة حكم الدخان»

وبالله التوفيق والرضا والعناية، وبه تعالى الاستعاذة والاستغاثة والاستعانة فأقول :

فمما لا ينكر عليه أن التدخين أصبح الآن عادة شائعة بين الناس بحيث لا يخلو منها بلد متحضر أو بدائي، ومعلوم أنه لم يرد ذكره في القرآن ولا في السنة، ولم يكن مشهورا في عهد الرسول ﷺ ولا في عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم رحمهم الله تعالى، وإنما ظهر الدخان في أواخر القرن العاشر الهجري، أو أوائل القرن الحادي عشر، على حسب اختلاف المؤرخين فيه. وقد قيل إنه من أصل أمريكي، وأول من جلبه لأرض الروم (أي الأتراك العثمانيين) الإنكليز، ولأرض المغرب يهودي زعم أنه حكيم، ثم جلب إلى مصر، والحجاز، والهند، وغالب بلاد الإسلام^١.

^١ انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠١)

فلذلك نجد العلماء من أتباع المذاهب الأربعة مختلفين في حكمه اختلافا واضحا. فمنهم من حرمه مطلقا، ومنهم من أباحه مطلقا، ومنهم من كرهه، ومنهم من أجرى حكمه على الأحكام الخمسة، ومنهم من توقف فيه. فكل له أدلته وآراه. فلم تكن المسألة مما أجمع عليه العلماء أصلا، فلذلك نقول إن خلافهم فيه معتبر، فلا يجوز تبادل الإنكار فيه، وليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نص القرآن أو السنة أو الإجماع.^٢ فلقد تقرر في الأصول: أنه لا يثبت حكم التفسير في المسألة المختلف في تحريمها بين العلماء.

وقد ألفوا لبيان حكمه تأليف خاصة كثيرة. ها أنا أذكر ما وقفت عليه من أسماء الرسائل المؤلفة في بيان حكم الدخان لإتمام الفائدة، بعضها مطبوعة وغالبها مخطوطة، وهي كما يلي^٣:

- ١- «رسالة التنبك» للشيخ محي الدين الجزري
- ٢- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ عمر مفتي عنتاب
- ٣- «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة وراء متعاطيها» للشيخ العلامة الأصولي عبد الحي بن محمد بن الصديق
- ٤- «إرشاد السائل إلى دلائل المسائل» للإمام الشوكاني
- ٥- «حجر الإنسان من شرب الدخان» للشيخ عبد القادر بن علي بن عمر بن علي الديويركي
- ٦- «رسالة في حكم شرب الدخان» للشيخ محمد المرعشي المدعو بـ ساجلتي زاده

^٢ انظر: «تهذيب الفروق» (١ / ٢٢١)

^٣ معظمها نقلتها مما ذكر في تعليق على كتاب «تحقيق البرهان في شأن الدخان الذي يشربه الناس الآن» (٩٣ - ١٠٨) مع زيادة عثرت عليها.

- ٧- «سؤال وجوابه في شرب الدخان» للشيخ نوح أفندي بن مصطفى الرومي الحنفي
- ٨- «الصلح بين الإخوان في حكم إباحة الدخان» للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي
- ٩- «تنبيه الغفلان في منع شرب الدخان» للشيخ محمد بن علي الجمالي المغربي المالكي
- ١٠- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ عبد الملك بن جمال العصامي المالكي (ت: ١٠٣٧ هـ)
- ١١- «غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان» للشيخ نور الدين علي بن محمد الأجهوري المالكي (ت: ١٠٦٦ هـ)
- ١٢- «غاية الكشف والبيان في تحريم شرب الدخان» للشيخ سليمان بن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الفلاني المالكي
- ١٣- «نصيحة الإخوان باجتنب شرب الدخان» للشيخ برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن عبد القدوس اللقاني المالكي المصري (ت: ١٠٤١ هـ)
- ١٤- «قمع الشهوة عن تناول التنباك والكفتة والنيفات والقهوة» للشيخ السيد علوي بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف الشافعي
- ١٥- «تذكرة الإخوان في الرد على من قال بحلية الدخان» للشيخ أحمد بن عبد العزيز الشرفي السفاقي المالكي
- ١٦- «الإعلام بعدم تحريم الدخان» للشيخ سلامة بن حسن الرازي الشاذلي المالكي

- ١٧- «تأييد الإعلان بعدم تحريم الدخان» للشيخ محمود بن سلامة بن حسن
الراضي الشاذلي المالكي
- ١٨- «الأدلة الحسان في بيان تحريم شرب الدخان» للشيخ محمد بن سلمان
المالكي
- ١٩- «مسألة في حكم بيع الدخان واستعماله» للشيخ محمد بن حمزة الكوز
لحصاري الحنفي
- ٢٠- «ترويح الجنان بتشريح حكم شارب الدخان» للشيخ أبي الحسنات
محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي (ت : ١٣٠٤ هـ)
- ٢١- «زجر أرباب الريان عن شرب الدخان» للشيخ أبي الحسنات محمد عبد
الحي اللكنوي الحنفي (ت : ١٣٠٤ هـ)
- ٢٢- «كف اللسان وشل البنان عن ذم وأذية شارب الدخان» للشيخ محمد
الصادق
- ٢٣- «منظومة على صورة سؤال وجواب في حكم شرب الدخان» للشيخ
مرعي الحنبلي
- ٢٤- «رسالة في خطر الدخان» للشيخ محمد الخادمي (ت : ١١١٣ هـ)
- ٢٥- «تبصرة الإخوان في بيان أضرار التبغ المشهور بالدخان» للشيخ محمد
بن عبد الله الطرايشي الحنفي الشهير بالمسوتي (ت : ١٣٣٨ هـ)
- ٢٦- «منظومة عقود الحواهر الحسان في بيان حرمة التبغ المشهور بالدخان»
للشيخ محمد بن عبد الله الطرايشي الحنفي الشهير بالمسوتي (ت :
١٣٣٨ هـ)
- ٢٧- «الإيضاح والتبيين في حرمة التدخين» للشيخ محمد بن عبد الله
الطرايشي الحنفي الشهير بالمسوتي (ت : ١٣٣٨ هـ)

- ٢٨- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ إبراهيم الواعظ
- ٢٩- «رسالة في التتن والقهوة» للشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (ت : ١١٤٣ هـ)
- ٣٠- «رسالة الرهوني حول التبغ» للشيخ محمد بن أحمد بن محمد الرهوني (ت : ١٢٢٩ هـ)
- ٣١- «رسالة حول التبغ» للشيخ محمد التهامي بن المدني بن علي كنون (ت : ١٣٠٢ هـ)
- ٣٢- «رسالة في تحريم التنباك بالظن ظنا وكراهته بالقطع قطعاً» للشيخ أبي سهل محمد بن ملا علي الواعظ الحنفي
- ٣٣- «هدية الإخوان في شجرة الدخان» للإمام محمد مرتضى الزبيدي الشافعي
- ٣٤- «المنباك في دخان التنباك» للشيخ السيد محمد عبد الرسول البرزنجي
- ٣٥- «تحفة النساك في شرب التنباك» للشيخ السيد عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل اليمني (ت : ١٢٥٠ هـ)
- ٣٦- «تحفة ذوي الإدراك في المنع من التنباك» للشيخ محمد بن علي بن علان الصديقي المكي الشافعي (ت : ١٩٥٨ هـ)
- ٣٧- «تنبيه ذوي الإدراك بحرمة تناول التنباك» للشيخ محمد بن علي بن علان الصديقي المكي الشافعي (ت : ١٠٥٧ هـ)
- ٣٨- «رسالة في التنباك» لشعبان بن إسحاق الاسرائيلي الشهير بابن حافي المتطبب (كان حيا سنة ١٠٠٠ هـ)
- ٣٩- «التبيان في أحكام الدخان» لأحد علماء الهند
- ٤٠- «رسالة في الدخان» كتبت سنة (١٣٣٢ هـ) لمؤلف مجهول

- ٤١- «رسالة في حكم الدخان» لحسين بن إسكندر (ت : ١٠٨٤ هـ)
- ٤٢- «مفتاح الفلاح وكيمااء السعادة والصلاح المتعلق بالدخان» لحسين بن إسكندر (ت : ١٠٨٤ هـ)
- ٤٣- «حكم استعمال الدخان» للشيخ أبي الوفا بن عمر بن عبد الوهاب العرضي (ت : ١٠٧١ هـ)
- ٤٤- «رسالة في شرب الدخان» للشيخ محمود بن عبد الرحمن العلائيوي
- ٤٥- «رسالة في مص الدخان» للشيخ محمد أمين بن إبراهيم الكركوكي
- ٤٦- «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت : ١١٨٢ هـ)
- ٤٧- «الرسالة الدخانية» للشيخ أحمد بن محمد الأقحصاري الشهير بالرومي (ت : ١٠٤٣ هـ)
- ٤٨- «رفع الاشتباك عن ناول التنباك» للشيخ عبد القادر بن محمد بن يحيى الحسيني الطبري المكي الشافعي (ت : ١٠٣٣ هـ)
- ٤٩- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ أبي الحسن المصري
- ٥٠- «رسالة في إباحة الدخان» لمؤلف مجهول
- ٥١- «رسالة في حق الدخان» لمؤلف مجهول
- ٥٢- «رسالة في حكم شرب الدخان» لمؤلف مجهول
- ٥٣- «رسالة في القهوة والدخان» لمؤلف مجهول
- ٥٤- «أرجوزة في حرمة التدخين» للشيخ عيسى الشهاوي
- ٥٥- «عشبة الدخان» للشيخ أحمد بن علي السالمي
- ٥٦- «أجوبة اجتنب الدخان» للشيخ أحمد بن محمد المقرئ صاحب نفح الطيب

- ٥٧- «رسالة في شرب الدخان» للشيخ سعيد بن منصور السالمي المالكي
- ٥٨- «رسالة في شرب الدخان» للشيخ سليمان اليوراري
- ٥٩- «محدد السنان في نحور إخوان الدخان» للشيخ عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن قاسم بن يحيى الفكون القسطنطيني (ت : ١٠٧٣ هـ)
- ٦٠- «القهوة والدخان» للشيخ التافلاتي محمد بن محمد المغربي (ت : ١١٩١ هـ)
- ٦١- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ عبد القادر الراشدي (ت : ١١١٢ هـ)
- ٦٢- «رسالة في تحريم الدخان» للشيخ خالد المكي مفتي مكة
- ٦٣- «رسالة في التبغ والتنفير منه» للشيخ عبد الكبير بن محمد عبد الواحد الكتاني (ت : ١٣٣٣ هـ)
- ٦٤- «در بيان رسم دخان» لمؤلف مجهول
- ٦٥- «اللمغ في الإشارة إلى حكم التبغ» للشيخ أحمد بابا السوداني (ت : ١٠٣٦ هـ)
- ٦٦- «عين الإصابة في مسألة طابة» للشيخ أحمد بابا السوداني
- ٦٧- «سهم الإصابة في حكم طابة» للشيخ محمد العربي الفاسي
- ٦٨- «الحكاية الأدبية والرسالة الطلبية مع الإشارة الشجرية» لابن أبي محلي أحمد الخارجي
- ٦٩- «كشف الغسق عن قلب دفع في التنبيه على تحريم دخان الورق» للشيخ محمد السوسي المغربي (ت : ١٠٢٣ هـ)
- ٧٠- «صرف الريح التتن عن مستعمل التتن» للشيخ داود سليمان البغدادي النقشبندي الخالدي الحنفي (ت : ١٢٩٩ هـ)

- ٧١- «رسالة في الرد على من حرم الدخان» للشيخ أحمد كوكب زاده (ت : حوالي ١١٩٠ هـ)
- ٧٢- «رسالة في تحريم شرب الدخان» لمؤلف مجهول
- ٧٣- «قطع اللسان عن تحريم الدخان» للشيخ محمد بن محمد المالكي التافلاني
- ٧٤- «السيف الماضي في رقبة فلان القاضي» للشيخ عبد السلام النابلسي
- ٧٥- «قيود في وصول التبغ والقهوة إلى أراضي الدولة العثمانية»
- ٧٦- «كف اللسان عن حكم الدخان» للشيخ إسماعيل بن أحمد الأنقوري (ت : ١٠٤٢ هـ)
- ٧٧- «أبيات في ذم التن» للشيخ الأمير المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي الرشيد الزيدي (ت : ١٠٢٩ هـ)
- ٧٨- «المواعظ الحسنة الحسينية في مستعمل شرب التن وشجرته الخبيثة وآلته القبيحة» للشيخ السيد عماد الدين يحيى بن أحمد بن محسن الصنعاني (ت : ٨٧٥ هـ) وفي نسبة الكتاب إليه وقفة ظاهرة وشك واضح
- ٧٩- «أرجوزة في التحريم» / «تحفة الإخوان في نشر منع الشرب للدخان» للشيخ أبي عبد الله محمد بن الطيب بن عبد السلام القادري الحسني المغربي الفاسي (ت : ١١٨٧ هـ)
- ٨٠- «الدليل والبرهان على تحريم شجرة الدخان» للشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن أحمد الكتامي الشاوي المالكي
- ٨١- «رسالة في التحريم» للشيخ أبي حامد العربي بن سيدي الهاشمي الزرهوني العزوزي الفاسي (ت : ١٠٦٠ هـ)

- ٨٢- «قصيدة في التحريم» للشيخ السيد يحيى بن أحمد بن محمد الشرفي
اليمني
- ٨٣- «نسيم البستان في تحريم القهوة والدخان» للشيخ علي الملي
- ٨٤- «رسالة للشيخ محمد فقهي العيني الحنفي في تحريم الدخان»
- ٨٥- «رسالة الشيخ أحمد العبجي الحلبي الحنفي في الدخان»
- ٨٦- «كتاب مرآة البراهين في مضار النشوق والتدخين»
- ٨٧- «إعلان الحجة وإقامة البرهان على منع ما عم وفشا من استعمال عشبة
الدخان» للشيخ السيد محمد بن جعفر الادريسي الحنسي الشهير بـ
الكتاني (ت : ١٣٤٥ هـ)
- ٨٨- «رسالة في تحريم الدخان شهيرة باسم "الأفعى"» للشيخ عبد الله بن
غضيب (ت : ١١٦١ هـ)
- ٨٩- «البرهان في تحريم الدخان» للشيخ عبد الله بن حسين المخضوب (ت :
١٣١٧ هـ)
- ٩٠- «رسالة في دخان التبغ المعروف بالتتن» للشيخ عثمان بن حسين
الأشهري
- ٩١- «نزهة الأفهام فيما يعتري الدخان من الأحكام» للشيخ أحمد دحلان
الترمسي الفاجيتان
- ٩٢- «تذكرة الإخوان في بيان القهوة والدخان» للشيخ أحمد دحلان الترمسي
الفاجيتاني
- ٩٣- «إرشاد الإخوان في بيان شرب القهوة والدخان» للشيخ إحسان بن
محمد دحلان الجامبي (ت : ١٣٧١ هـ)

قلت : هذا العرض لمؤلفات حول الدخان يدل دلالة واضحة على أن العلماء قد اختلفوا في حكمه اختلافا قويا، فلذا أرى من الحسن أن أضع هنا بيانا قصيرا مهما حوله، حتى يتصور للقراء حكمه بجلاء.

[اختلاف العلماء في حكم الدخان وأدلتهم مع المناقشة]

وقد اختلف العلماء في حكم شرب الدخان على ثلاثة أقوال مشهورة؛ هي:

القول الأول : أن الدخان مباح.

وهو قول جماعة من العلماء في المذاهب الأربعة، كنحو الإمام عبد الغني النابلسي الحنفي، والإمام نور الدين الأجهوري المالكي، والإمام الأمير الصنعاني صاحب «سبل السلام»، والإمام الشوكاني صاحب «فتح القدير»، والإمام الدسوقي المالكي، والإمام الصاوي المالكي، والإمام الأمير المالكي، والإمام الحفني الشافعي، والإمام الحلبي الشافعي، والإمام الرشيد الشافعي، والإمام الشبرايملي الشافعي، والإمام البابلي، والشيخ عبد القادر بن محمد بن يحيى الحسيني الطبري المكي المالكي، والإمام مرعي الحنبلي، وغيرهم.

بل قد نقل الإمام الأجهوري المالكي أن الأئمة من المذاهب الأربعة قد أفتوا بجواز شرب الدخان إذا لم يغيب العقل، فقال رحمه الله تعالى : (فقد اتضح أن شرب

؛ هنا قولان آخران لم أذكرهما في هذا التقديم أولهما التوقف في الحكم، وثانيهما إجراء الأحكام الخمسة عليه، والآخر هذا هو الذي اعتمد عليه مؤلف كتاب «نزهة الأفهام فيما يعترى الدخان من الأحكام» الذي أقوم بتحقيقه الآن. وقد استغنيت عن عرض القول الأول هنا بأنه داخل في عداد القول بالكراهة لأن القول بالتوقف غايته التورع في الحكم والعمل. وأما الثاني فهو أيضا داخل في القول بالكراهة لأن أصحاب هذا القول - أعني الذين أجروا حكم الدخان على الأحكام الخمسة - قالوا بأن الأصل في شرب الدخان مكروه. فلا حاجة بي إلى عرضها وهو واضح فتأمل.

° انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٥)، «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» (٢٦)، «إرشاد السائل إلى دلائل المسائل» في ضمن «مجموعة الرسائل السلفية» (٩٤)، «غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان» (١٢)، «الصلح بين الإخوان في حكم إباحتها» (٥)، «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٦ / ٢١٧)

ما لا يغيب العقل من الدخان المذكور غير محرم لذاته باتفاق المذاهب الأربع ، والله سبحانه وتعالى أعلم). اهـ^٦

ويمكن أن نلخص الأدلة التي استدل بها أصحاب هذا القول على النحو

التالي:

الدليل الأول : أن الأصل الذي شهد له القرآن الكريم أن كل ما في الأرض حلال،

حيث قال الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]

وجه الدلالة :

أن جميع ما في الأرض سواء كان حيوانا أو نباتا أو غيره مما لم يرد فيه نص بالخطر خلق لانتفاعنا به، لأن (ما) من صيغ العموم ، وقد أكد عمومها بالحال الذي هو (جميعا)، كما أن اللام هنا للنفع فتدل الآية على أن الانتفاع بالمنتفع به مأذون به شرعا^٧، فيندرج الدخان تحت عموم هذه الآية، لأن الدخان مصنوع من التبغ الذي هو نبات الأرض الذي خلق لانتفاعنا به، وحمل العام على عموميه واجب. فلا يحرم شيء من ذلك إلا بدليل خاص، كالمسكر والسم القاتل، وذلك لعدم دليل خاص يحرمه، فهو حلال استصحابا بالبراءة الأصلية^٨، وقد علم عند الجمهور أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد فيها التحريم^٩.

^٦ انظر : «غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان» (١٢)

^٧ انظر : «تهذيب الفروق» (١ / ٢٢٠)

^٨ انظر : «إرشاد السائل إلى أدلة المسائل» (٩٣)

^٩ انظر : «قواطع الأدلة في الأصول» (٢ / ٦٣)، «شرح مختصر الروضة» (١ / ٤٠٠)، «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٣٦٠)، «شرح التلويح على التوضيح» (٢ / ٣٠)، «البحر المحيط في أصول الفقه» (١ / ٢١٢)، «المنثور في القواعد الفقهية» (٢ / ٧١)، «فتح القدير» (٧ / ٣)، «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه» (٢٣٧)، «الأشباه والنظائر للسيوطي» (٦٠)، «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (١٤٦)، «تيسير التحرير» (٢ / ١٧٢)، «غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر» (١ / ٢٢٣)، «شرح القواعد الفقهية» (٤٨١)، «علم أصول الفقه» (٩١)

وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

وجه الدلالة :

أن ما لم تحرمه هذه الآية الكريمة هو مباح، حتى يرد نص بالتحريم؛ لأن (محرمًا) نكرة في سياق النفي يفيد العموم، وهو مؤكد بصيغة الحصر الدالة على ثبوت الحرمة للأربعة المذكورة ونفيها عما عداها، وعموم المفهوم الذي دل عليه الحصر بالنفي والإثبات كعموم المنطوق في الدلالة على عموم الحكم وشموله لجميع الأفراد؛ لأنه من أقوى المفاهيم، حتى جماعة من الأصوليين اعتبروه من قبيل المنطوق.^{١٠}

المناقشة :

يناقش هذا الاستدلال بأن الأصل في الأشياء الحظر حتى يأتي دليل على حلها. وبأن المراد بقاعدة أن الأصل في الأشياء الإباحة أي الأشياء النافعة غير الضارة، وأما الأشياء الضارة فالأصل فيها الحظر.^{١١}

الجواب عنها :

يجاب عنها بأن الصحيح ما تقدم من أن الأصل في الأشياء الإباحة، وهو موافق لقول الرسول ﷺ حين سئل عن السمن والجبن والفراء فقال : «الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه».^{١٢}

^{١٠} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٢١)

^{١١} انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٣٦٠)

^{١٢} رواه الترمذي في «سننه» (١٧٢٦)، وابن ماجه في «سننه» (٣٣٦٧) وغيرهما بألفاظ متقاربة في نفس المعنى.

وقاعدة الأصل في المضار التحريم ليست على عمومها بل هي مقيدة بالضرر المحقق الراجح الغالب، وما ليس ضرره محققا أو غالبا فلا يحرم إلا على من يضره، ومثل هذا الضرر غير خاص بالدخان بل هو عام لجميع المباحات التي منها الشاي والقهوة.^{١٣}

وأن الدخان المستعمل الآن غير ضار، حيث لم يعلم فيه ضرر العقول ولا الأبدان بطريق قطعي، مع مرور الأعصار وكثرة من يستعملها من العوام والعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، مع العلم بأن عقولهم لا تزال زكية وأبدانهم سليمة غير سقيمة، إلا ما صدر من أفراد منهم،^{١٤} والقضية الفردية غير قياسية. كما يعارض بأن هذا الضرر الحاصل ليس بسبب مجرد تعاطي الدخان، وإنما هو بعوارض أخرى، كالإكثار منه وعدم موافقة الطبائع الخاصة له، وغيرهما.

الدليل الثاني: أن الدخان ليس مسكرا ولا مخدرا، وقد علم أن الرسول ﷺ نهى عن كل مسكر ومفتر.^{١٥} فلا يدخل الدخان مما نهى عنه قطعا. لأن المفتر كما قاله الإمام ابن رجب الحنبلي هو: المخدر للجسد وإن لم ينته إلى حد الإسكار.^{١٦} وقال الإمام اللغوي ابن الأثير: (المفتر: الذي إذا شرب أحمى الجسد وصار فيه فتور، وهو ضعف وانكسار)،^{١٧} وقيل: إن الإسكار غيبوبة العقل مع حركة الأعضاء، والتخدير غيبوبة العقل مع فتور الأعضاء.^{١٨} وهما غير موجودين في الدخان.

المناقشة:

^{١٣} انظر: «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٢٤)

^{١٤} انظر: «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» (١٤)

^{١٥} رواه أحمد في «مسنده» (٢٦٦٧٦)، وأبو داود في «سننه» (٣٦٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٧٨١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٧٨٦٠)، وابن أبي شبة في «مصنفه» (٢٣٧٤٦)

^{١٦} انظر: «جامع العلوم والحكم» (٣ / ١٢٣٣)

^{١٧} انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣ / ٤٠٨)

^{١٨} انظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٥)

يناقش هذا الاستدلال بأن الدخان مسكر ومخدر، وذلك مشاهد في من شربه لأول مرة وقد أخبر به كثير من الأطباء^{١٩}.

الجواب عنها:

يجاب عنها بأنه قد تقدم أن دعوى كون الدخان مسكرا ومخدرا غير مسلمة، وقد جرى مليارات من الناس على استعماله، فلم يحدث لهم شيء من الإسكار والتخدير. وكون من شربه لأول مرة يحصل له الإسكار غير مسلم أيضا؛ لأن حقيقة الإسكار هو تغييب العقل مع حركة الأعضاء بدون الشعور، وهو معدوم. ثم على فرض وقوعه فهو من حوادث الأفراد التي ليست بأمر أغلبي، فهو غير قياسي فلا يصلح أن يكون أساسا يعتمد عليه، لأن النادر يلغى. وفرض أضراره على البعض لا يلزم منه تحريمه على كل أحد، فإن العسل يضر بأصحاب الصفراء الغالبة وربما أمرضهم مع أنه شفاء بالنص القطعي^{٢٠}، ولا يلزم من ذلك تحريم العسل أصالة.

الدليل الثالث: أن الضرر نوعان، ضرر ذاتي وضرر عارض، والمحرم مطلقا هو ما كان ضرره ذاتيا، أما ما كان ضرره عارضا فإنما يحرم في حق من يضره دون غيره^{٢١}، والدخان إن فرض ضرره لبعض الناس فهو أمر عارض لا لذاته، ويحرم على من يضره دون غيره، ولا يلزم تحريمه على كل أحد؛ فإن العسل يضر بعض الناس، وربما أمرضهم، مع أنه شفاء بالنص القطعي، وكذلك السكر والملح والقهوة وغيرها من المباحات التي تضر بعض الناس فتحرم في حقه دون غيره ممن لا تضره. ولا يتصور عاقل أن ما ذكر محرم مطلقا^{٢٢}.

^{١٩} انظر: «فتاوى ورسل ساحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ» (١٢ / ٨٠)

^{٢٠} انظر: «رد المحتار على الدر المختار» (٦ / ٤٥٩)

^{٢١} انظر: «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤ / ٢٢٤)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (٤٨)

^{٢٢} انظر: «إرشاد السائل إلى أدلة المسائل» (٩٥)، «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٦)، «حكم الدخان وطابة والتجارة فيها والصلاة خلف متعاطيها» (٢٢)

المنافشة :

يناقش هذا الاستدلال بأن الدخان ضرره لذاته ولا لعارض كما تقدم، إذ هو نفسه مشتمل على مواد مضرّة للجسم كما قال به كثير من الأطباء.

الجواب عنها :

يجاب عنها بأننا لا نسلم أن الدخان ضرره لذاته لأن كثيرا من الناس الذين يشربونه لم يجدوا ضررا أصلا، فالحادثة الواقعة لبعض الناس لا يجوز تعميم حكمها لجميعهم. فالقضية تختلف باختلاف الطباع وليس هذا أمرا قطعيا.^{٢٣}

القول الثاني : أن الدخان حرام.

وهو قول العلماء الآخرين من المذاهب الأربعة، كنحو الإمام الشرنبلالي الحنفي، والإمام المسيري الحنفي، والإمام سالم السنهوري المالكي، والإمام إبراهيم اللقاني المالكي، والإمام محمد بن عبد الكريم الفكون المالكي، والإمام خالد بن أحمد المالكي، والإمام ابن حمدون المالكي، والإمام نجم الدين الغزي الشافعي، والإمام القليوبي الشافعي، والإمام ابن علان الشافعي، والشيخ علي بن عمر الديويركي، ومن المعاصرين الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد الغزالي، والشيخ يوسف القرضاوي، وغيرهم.^{٢٤}

ويمكن أن نلخص الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول على النحو

التالي:

الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿وَيُحِلُّ لَهُمْ وَلَهُمْ عَلَيْهِمْ نَكَاحٌ﴾

[الأعراف: ١٥٧]

^{٢٣} انظر : «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤ / ٢٢٥)

^{٢٤} انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٢)، «فتاوى ورسائل ساحة الشيخ محمد بن إبراهيم» (١٢ / ٧٩)، «الحكم الشرعي في التدخين» (٣)، «حجر الإنسان من شرب الدخان» (٢)

وجه الدلالة :

أن المأكولات والمشروبات في نظر الإسلام إما طيبة وإما خبيثة، فالطيبات حلال والخبائث حرام، فالدخان مندرج تحت الخبائث، فيكون محرماً.^{٢٥}

المنافشة : هذا الاستدلال ساقط من وجوه :

الأول : إن أرادوا بالخبيثة هنا أن الدخان خبيث الذات، فهذا باطل؛ لأنه مصنوع من شجرة التنباك وهي نبات طاهر، لأن كل نبات أصله طاهر، إلا ما دل نص على خبثه. وإن أرادوا أنه خبيث الرائحة فهذا لا يلزم تحريمه؛ لأنه وصف غير منضبط لا يبنى الحكم عليه. وكم من شخص يرى أن القهوة لا تناسبه ويستخبثها، ولا يعني هذا أن القهوة حرام.^{٢٦}

الثاني : إذا كان الدخان خبيث الذات مع كونه من نبات طاهر، لزم أن يكون سائر النباتات خبيث الذات، لتساويهما في الحقيقة، فاللزام باطل قطعاً والملزوم مثله.^{٢٧}

الثالث : أن الدخان مندرج تحت عموم قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] فلا يخرج عنه إلا نص قطعي صريح، وهو هنا معدوم.^{٢٨}

الرابع : أن بناء الحكم على الاستخبات غير صحيح، لأنه غير منضبط كما تقدم. ويظهر ذلك من وجوه :

^{٢٥} انظر : تحقيق تحقيق البرهان (٧٩)، الهدى الصحي (٢٥)، إرشاد السائل إلى أدلة المسائل (٩٥)

^{٢٦} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٤٩ - ٥٠)

^{٢٧} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٥٠)

^{٢٨} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٥٠)

أولا : أن المراد بالخباثت هنا ليست ما استخبثه الناس أو طائفة منهم، وإنما هي المحرمات المحققة وإن عدتها النفوس طيبة عرفاً،^{٢٩} كما روي ذلك عن بعض السلف كابن عباس رضي الله عنهما وغيره.^{٣٠}

ثانياً : لو كان المراد بالاستخبات هنا ما يستخبثه الناس أو العرب كما روي ذلك عن بعض السلف^{٣١} للزم أن يكون مناط التحريم والتحليل بشهوات الناس؛ لأنها مختلفة باختلاف الطبائع. وهذا باطل قطعاً.

ثالثاً : وقد روي أن رسوا عليه السلام استخبث أكل الضب، ومع ذلك فلا يكون أكله محرماً، بل صرح العلماء بأنه حلال.

رابعاً : فقد قال رسول عليه السلام : «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة (الثوم) شيئاً، فلا يقربنا في المسجد» فقال الناس : حرمت، حرمت، فبلغ ذاك إلّا عليه السلام فقال : «أيها الناس إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها».^{٣٢}

وجه الدلالة :

أن رسوا عليه السلام سمى الثوم خبيثاً، وأنكر على من فهم من ذلك تحريمه؛ فقال إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي. وإذا كان الرس عليه السلام ليس له ذلك مع استخبائهم إياه، فهل يتصور في عقل عاقل أن يحرم ما يستخبثه غيره؟!^{٣٣}

خامساً : وإن أرادوا أن الدخان خبيث الرائحة فلا يلزم من ذلك التحريم أيضاً، فقد تقدم تقريره؛ ألا نرى أن البصل والثوم والكراث من الأشياء التي لها رائحة كريهة ولا يلزم من ذلك تحريمها.

^{٢٩} انظر : «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» (١٨)

^{٣٠} انظر : «جامع البيان في تأويل آي القرآن» (١٣ / ١٦٦)

^{٣١} انظر : «تفسير الإمام الشافعي» (٢ / ٨٥٤)

^{٣٢} رواه مسلم في «صحيحه» (١١٩٣)

^{٣٣} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيها والصلاة خلف متعاطيها» (٥٤ - ٥٥)

الدليل الثاني : قول الله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]

وجه الدلالة :

أن الله تعالى حرم علينا أن نهلك أنفسنا أو نلقيها في التهلكة،^{٢٤} حيث في الآية نهى وهو في الأصل على التحريم. وشرب الدخان فيه معنى إلقاء النفس إلى الهلاك فهو محرم.

المناقشة :

أن المراد بالآية الكريمة عدم الإمساك عن الإنفاق في الجهاد في سبيل الله.^{٢٥} لأنه سبب الهلاك.^{٢٦} ثم اعتبار شرب الدخان من إلقاء النفس في الهلاك غير مسلم، لأن هذا منوط بكونه مضراً، وهو نفسه غير مسلم لأنه دليل يحتاج إلى دليل. وحوادث البعض القليل غير قياسية. والكلام فيه كالكلام في تناول السكر والقهوة وغيرهما.

الدليل الثالث : قول الرسول ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار»^{٢٧}.

وجه الدلالة :

وقد نهى الرسول ﷺ عن أن يضر الإنسان نفسه وغيره بمطلق الضرر، لكونه نكرة في سياق النفي.^{٢٨} والدخان داخل فيه، لأنه يفسد القلب، ويضعف القوى، ويغير اللون بالصفرة، ويتولد من تكاثف دخانه في الجوف الأمراض

^{٢٤} انظر : «تأويلات أهل السنة» (٤ / ٢٤١)

^{٢٥} انظر : «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٣ / ٣١٧)، «تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم» (١ / ٣٣٠)، «تفسير السمعاني» (١ / ١٩٤)، «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (١٥٥)، «تفسير

القشيري» (١٦٢)، «بحر العلوم» (١ / ١٥٦)

^{٢٦} انظر : «تفسير ابن عرفة» (١ / ٢٣٣)

^{٢٧} رواه أحمد في «مسنده» (٢٨٦٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢٣٤١)، والطبراني في «الأوسط» (١٠٣٣)، وفي «الكبير» (١٣٨٧)، والدارقطني في «سننه» (٢٨٨)، والبيهقي في «الكبرى»

(٢٠٩٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٣٤٥)

^{٢٨} انظر : «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٤ / ٢٢٩)

والعلل، كالسعال المؤدي لمرض السل، وتكراره يسود ما يتعلق به، وتتولد منه الحرارة، فتكون داء مزمنًا مهلكًا، ويسد مجاري العروق، فيتعطل وصول الغذاء منها إلى أعماق البدن. وهو مع ذلك يتعدى ضرره إلى غيره من زوجته وأولاده وأقربائه وجلسائه، فيكون محرماً.^{٣٩}

المناقشة :

يناقش هذا الاستدلال بما سبق ذكره من أن الضرر نوعان، ضرر ذاتي وضرر عارض، والمحرم مطلقاً هو ما كان ضرره ذاتياً، أما ما كان ضرره عارضاً فإنما يحرم في حق من يضره دون غيره، وما ذكر هنا يعد ضرراً ليس ذاتياً.^{٤٠}

والدخان إن فرض ضرره لبعض الناس فهو أمر عارض لا لذاته، ويحرم على من يضره دون غيره، ولا يلزم تحريمه على كل أحد، فإن العسل يضر بعض الناس، وربما أمرضهم، مع أنه شفاء بالنص القطعي، وكذلك السكر والملح والقهوة وغيرها من المباحات التي تضر بعض الناس فتحرم في حقه دون غيره ممن لا تضره. ولا يتصور عاقل أن ما ذكر محرم مطلقاً.^{٤١}

الدليل الرابع : أن صرف المال في الدخان يعتبر إسرافاً وتبذيراً وإضاعة المال؛ إذ ليس فيه نفع مباح خال عن الضرر، بل فيه الضرر المحقق بأخبار أهل الخبرة.^{٤٢} وقد قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقال تعالى : ﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا ۚ إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ

^{٣٩} انظر : «المسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٣)

^{٤٠} انظر : «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٤ / ٢٢٤)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (٤٨)

^{٤١} انظر : «إرشاد السائل إلى أدلة المسائل» (٩٥)، «المسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٦)، «حكم الدخان وطابة والتجارة فيها والصلاة خلف متعاطيها» (٢٢)

^{٤٢} انظر : «فتاوى ورسائل ساحة الشيخ محمد بن إبراهيم» (١٢ / ٨٠)، «المسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٣)

لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ [الإسراء] وقد قال الرب ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال»^{٤٣}.

المناقشة:

هذا الاستدلال في غاية الضعف من وجوه:

الأول: لا نسلم عدم نفع الدخان مطلقا، ولو سلم عدم نفعه فصرف المال فيه ليس تبذيرا، لأنه ليس بمحقق التحريم، أشبه ما لو صرفه الناس في زخرفة المساجد، مع أنه منهي عنه لما فيه من شغل قلوب المصلين، لأنه صرفه في مباح، وما صرف في المباح لا يعد تبذيرا.^{٤٤} ولا نسلم أن صرف المال في الدخان إسراف، لأن حقيقة الإسراف هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، أو تجاوز في الكمية وجهل بمقادير الحقوق.^{٤٥} فلا يدخل صرف المال في الدخان تحت هذه الحقيقة بحال، وذلك لأن شارب الدخان ينفق يسيرا من ماله في نفع يعود عليه ولذة يريد بها.^{٤٦}

فقد قال الإمام القرطبي: (من أنفق ما له في الشهوات زائدا على قدر الحاجات وعرضه بذلك للنفاد فهو مبذر، ومن أنفق ربح ماله في شهواته وحفظ الأصل أو الرقبة فليس بمبذر، ومن أنفق درهما في حرام فهو مبذر، ويحجر عليه في نفقته الدرهم في الحرام، ولا يحجر عليه إن بذله في الشهوات إلا إذا خيف عليه النفاد)^{٤٧}.

الثاني: أنه إن أريد به أنه لا فائدة في الدخان عن شاربِه فهو غير مسلم، بل شارب الدخان يتلذذ ويرتاح بشربه وتحصل له النشوة باستعماله، كما يتفق لشارب القهوة

^{٤٣} رواه البخاري في «صحيحه» (١٤٠٧)

^{٤٤} انظر: «تحقيق البرهان» (١٤٨)

^{٤٥} انظر: «التعريفات» (٢٣)، «الكليات» (١١٣)

^{٤٦} انظر: «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنبك» (١٦)

^{٤٧} انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٠ / ٢٤٨)

ونحوها، وهذه فائدة دنيوية، إذ صارت عنده من المستلزمات، وإذا فاته ذلك فقد نشاطه في أفعاله وأقواله.^{٤٨}

الثالث : إن أريد به أنه لا فائدة فيه لكل أحد فلا يخفى بطلانه، لأنه لا يعتبر فائدة كل أحد فيما يفعله الإنسان ضرورة عقلية وعرفية واتفاقية، بل العبرة في مستعمله، فإنه لا يعد حقه في إنفاقه والdraهم في لذته إضاعة.^{٤٩}

الدليل الخامس : أن الدخان تنبعث منه رائحة خبيثة تكون في فم المدخن وبدنه وثيابه، فهي تؤذي الجليس والأنيس وخصوصا عند دخول المسجد، فقد قال النبي ﷺ: «من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم».^{٥٠}

المناقشة :

هذا الاستدلال المبني على المغالطة المفضوحة باطل من وجهين:

الأول : أن الحديث الذي احتجوا به أخص من الدعوى، وقد علم أن الدليل إذا كان أخص من الدعوى لا ينتج المطلوب؛ لأن شرط إنتاجه أن يكون أعم منها، أو مساويا لها؛ لأن دعواهم تحريم الدخان مطلقا. فهذا الحديث فيه نهي عن أكل تلك الأشياء لمن أراد الذهاب إلى المسجد فقط، فلا دلالة فيه أصلا على تحريمها أو كراهيتها مطلقا، حتي يصح قياس تحريم الدخان عليها مطلقا.^{٥١}

الثاني : أن من شروط إلحاق الفرع بالأصل أن يكون حكم الأصل ثابتا؛ لأن ثبوت الحكم في الفرع فرع عن ثبوته في الأصل، والتحريم غير ثابت في الأصل الذي هو

^{٤٨} انظر: «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» (١٥)

^{٤٩} انظر: «الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك» (١٥)

^{٥٠} انظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٤)

^{٥١} رواه مسلم في «صحيحه» (١١٩١)

^{٥٢} انظر: «حكم الدخان وطابة والتجارة فيها والصلاة خلف متعاطيها» (٥٥)

الثوم والبصل والكراث بالنص على إباحتها في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم المتقدم ذكره. وإذا كان النص دالا على إباحة الثوم والبصل والكراث فكيف ساغ لهم القول بحرمة الدخان قياسا على هذه الأشياء بجامع خبث الرائحة في كل منهما مع أن التحريم غير ثابت في الأصل بالنص.^{٥٣}

الدليل السادس : أن شرب الدخان يعتبر عبثا لأنه فعل لغير غرض صحيح،^{٥٤} وهو محرم لقول الله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]

المناقشة :

هذه الدعوى غير مسلمة لأن العبث هو ما يخلو عن الفائدة،^{٥٥} وقيل : هو ارتكاب أمر غير معلوم الفائدة، وقيل : ما ليس فيه غرض صحيح لفاعله.^{٥٦} ولا يخفى أن شارب الدخان له فيه غرض صحيح كما قررناه سابقا. فمن ليس له غرض في استعماله يكون حينئذ عبثا في حقه فقط دون غيره ممن له فائدة دنيوية فيه. فيكون التحريم ليس في ذات الدخان وإنما هو لأمر عارض كما مر.^{٥٧}

القول الثالث : أن الدخان مكروه.

وهو قول جماعة من العلماء من المذاهب الأربعة كنحو الإمام ابن عابدين الحنفي والإمام أبي السعود الحنفي والإمام اللكنوي الحنفي والإمام يوسف الصفطي المالكي والإمام العدوي المالكي والإمام الشرواني الشافعي والإمام الشرقاوي

^{٥٣} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيها والصلاة خلف متعاطيها» (٥٦ - ٥٧)

^{٥٤} انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٤)

^{٥٥} انظر : «الكليات» (٦٤٣)

^{٥٦} انظر : «التعريفات» (١٤٦)، «التوقيف على مهمات التعاريف» (٢٣٥)، «تاج العروس من

جواهر القاموس» (٣٩ / ٤٩٧)

^{٥٧} انظر : «الإدراك لضعف أدلة تحريم التباك» (١٦)

الشافعي والإمام البهوتي الحنبلي والإمام مرعي الحنبلي والإمام الرحيباني الحنبلي وغيرهم.^{٥٨}

ويمكن أن نلخص الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول على النحو

التالي:

الدليل الأول : أن عدم ثبوت أدلة تحريم الدخان يورث الشك، ولا يحرم شيء بمجرد الشك، فيقتصر على الكراهة لما أورده القائلون بالحرمة اعتبارا بالجمع بين أدلة القائلين بالحرمة والإباحة.^{٥٩}

الدليل الثاني : أن الدخان لا يخلو من الضرر، ولا سيما الإكثار منه، والقليل يجر إلى الكثير.^{٦٠} وقد قال عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار»^{٦١}

المناقشة :

قد تقدم أن الضرر نوعان : ذاتي وعارض، والمحرم ما كان ضرره ذاتيا، وما ذكر هنا أنه ضرر عارض بسبب الإكثار. فالاحتياط لا ينافي الجواز.

الجواب عنها :

يجاب عنها بأن جواز شرب الدخان هنا ليس مطلقا، بل هو تستصحبه الكراهة أيضا لأمر سبق ذكرها.

^{٥٨} انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٧)، «حاشية الشرقاوي على التحرير» (٢ / ٥٠٣)، «ضوء الشموع بشرح المجموع بحاشية العدوي» (١ / ٩٢)، «تحقيق البرهان» (١١٤)، «رد المحتار على الدر المختار» (٦ / ٤٥٩)، «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٦ / ٢١٧)، «تهذيب الفروق» (١ / ٢١٩)، «حاشية الشرواني على تحفة المحتاج» (٤ / ٢٣٧)

^{٥٩} انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٧)

^{٦٠} انظر : «الهدى الصحي» (٣٣)

^{٦١} رواه أحمد في «مسنده» (٢٨٦٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢٣٤١)، والطبراني في «الأوسط» (١٠٣٣)، وفي «الكبير» (١٣٨٧)، والدارقطني في «سننه» (٢٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٩٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٣٤٥)

الدليل الثالث : أن صرف المال في الدخان نقص في المال، فإذا لم يكن تبذيرا ولا إسرافا ولا إضاعة فهو نقص في المال كان يمكن إنفاقه فيما هو خير منه وأنفع لصاحبه والناس.^{٦٢}

المنافسة:

هذا الاستدلال غير ناهض؛ لأن القول بأن صرف المال في الدخان نقص فيه غير منضبط، حيث إن صرف المال في المباحات التي يستلذ بها صاحبه كل ذلك يرجع إليه هو، وهذا وصف عارض للدخان، فمن كان يرى أن إنفاقه في الدخان ينقص ماله وله حاجة أخرى أنفع منه فهذا مسلم، أما من يرى أن إنفاقه في الدخان لا يعتبره نقصا فيه لأنه يعتبر من حاجاته وكان مع ذلك يوفر حاجته الأخرى فلا شك أن هذا لا يسمى نقصا في المال.

الجواب عنها:

يجاب عنها بأن المشاهد أن كثيرا من المدخنين لهم حاجات أخرى أنفع من مجرد شراءهم للدخان وشربهم له، فيكون ذلك سببا في كراهيته.

الدليل الرابع : أن الدخان ذو رائحة كريهة مثل رائحة البصل النيئ والثوم والكراث ونحوها بل رائحته أشد. فقد روي عن أبي أيوب الأنصاري، قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام أكل منه، وبعث بفضله إلي، وإنه بعث إلي يوما بفضلة لم يأكل منها، لأن فيها ثوما ، فسألته : أحرام هو ؟ قال : لا، ولكني أكرهه من أجل ريحه ، قال : فإني أكره ما كرهت».^{٦٣}

وجه الدلالة :

^{٦٢} انظر : «الهدى الصحي» (٣٣)

^{٦٣} رواه مسلم في «صحيحه» (٥٤٠٦)

فلما كان تناول البصل النيئ والثوم والكراث وغيرها مكروها فتناول
الدخان مكروها قياسا عليه بجامع كراهية الرائحة.^{٦٤}
الدليل الخامس : أن شرب الدخان يخل بالمروءة بالنسبة لأهل الفضائل والكمالات.^{٦٥}
المناقشة :

لا يسلم أن شرب الدخان يخل بالمروءة، لأنه أصبح الآن من العادات
الشائعة في جميع مستويات الناس، وشأنه مثل شأن القهوة تماما. على أن بعض العلماء
على أن تعاطي مخل المروءة جائز، إلا في معرض الشهادة.
الدليل السادس : أن شرب الدخان يشغل صاحبه عن أداء العبادة على الوجه
الأكمل.^{٦٦}
المناقشة :

هذا الاستدلال غير ناهض حيث إنه تعليل غير منضبط؛ لأن المشاهد
الواقعي يخبرنا بأن كثيرا من المدخنين لا يزالون يراعون أداء شعائر عباداتهم، بل
أكثرهم هم الذين يتقلدون وظيفة المشيخة الدينية. وهذه القضية خارجة عما نحن
فيه لأنها تعد وصفا عارضا، وكلامنا في شرب الدخان ذاته في حق من لا يترتب فيه
شيء يشينه في دينه أو دنياه، بقطع النظر عما يعرض لغيره مما يوجب التحريم كالنهي
عن ذكر الله تعالى.^{٦٧}
الجواب عنها :

يجاب عنها بأن كون شرب الدخان يفضي إلى هذه المآلات المخيفة هو الذي
يسبب كراهية شربه.

^{٦٤} انظر : «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠ / ١٠٧)، «تحقيق البرهان» (١١٥)

^{٦٥} انظر : «الهدى الصحي» (٣٣)

^{٦٦} انظر : «الهدى الصحي» (٣٤)

^{٦٧} انظر : «تحقيق البرهان» (١٤٤)

الدليل السابع : أن شرب الدخان يعتبر تشبها بفعل أهل النار،^{٦٨} وأقل أحواله أنه

مكروه. فقد قال الله تعالى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ ﴿١٠﴾

[الدخان: ١٠]

وجه الدلالة :

فقد قال بعض السلف : إن المراد بالدخان هنا دخان قبل قيام الساعة، وهو آية من آيات الله مرسلة على عباده، فيدخل في أسماع أهل الكفر به، ويعتري أهل الإيمان به كهيئة الزكام.^{٦٩}

المناقشة :

لا نسلم أن شرب الدخان تشبه بفعل أهل النار، ولا نسلم أن المراد به هو هو، حيث إنه لم يأت نص صريح فيه. وعلى فرض كونه تشبها بهم فإن من أصول الشريعة القطعية اعتبار قصد المكلف في ترتب الاثم والعقوبة الأخروية على فعل معين، فالتشبه المنهي عنه لا يتحقق معناه إلا إذا قصده المتشبه وتعمده، لأن الأحكام الشرعية لا تتعلق بذات اللفظ وإنما تناط بالمعنى الذي يدل عليه اللفظ لغة إذا لم يكن له معنى شرعي، فالقصد والتعمد هما اللذان يدلان على ميل التشبه بهم إليهم ومحبتهم لفعلهم وذلك هو المقصود من النهي عن التشبه بهم، لا مجرد الحاصل بدون قصد وتعمد.^{٧٠}

الجواب عنها :

يجاب عنها بأن شرب الدخان متعرض للتشبه بهم فيكون مكروها بهذا الاعتبار.

^{٦٨} انظر : «تحقيق البرهان» (١٢١)

^{٦٩} انظر : «تفسير الطبري» (٢١ / ١٨)

^{٧٠} انظر : «حكم الدخان وطابة والتجارة فيهما والصلاة خلف متعاطيها» (٤٤ - ٤٥)

القول المختار في حكم الدخان :

من خلال عرض أدلة القائلين بتحريم الدخان وإباحته وكراهيته، يبدو أن الذي يطمئن إليه قلبي في حكم الدخان - والله تعالى أعلم - هو القول الثالث القائل بأن شرب الدخان في الأصل مكروه، على أن الكراهة لا تنافي الجواز، وهو الذي اعتمد عليه مؤلف الكتاب الذي أقوم بتحقيقه الآن - رحمه الله تعالى -. إلا إذا تعين ضرره على شاربه بطريقة قطعية فهو حينئذ حرام عليه دون غيره كما ورد تفصيله فيما سبق لأن تحريمه هنا لسبب عارض، كنحو الإكثار المفرط منه، أو كون المتعاطي طفلاً صغيراً يتضرر به قطعاً، أو كونه يشرب في مكان يمنع فيه التدخين أو نحو ذلك. فلذلك أجرى الشيخ أحمد دحلان وغيره من الشافعية الأحكام الخمسة على شرب الدخان كما سيأتي تقريره في ثانيا كتابه. وكون القول الثالث مختاراً هنا لأمر :

الأول : عدم خلو أدلة القائلين بالحرمة والإباحة من المناقشات الشديدة والاعتراضات القوية.

الثاني : الاعتبار بجمع الأدلة بين القائلين بالحرمة والإباحة، وقوة أدلة القول الثالث مع وجود الاعتراضات الضعيفة.

الثالث : ترجيح قاعدة «الأصل في الأشياء الإباحة»؛ فقد علم أن المدار في التحريم ليس إلا ما ورد النص بتحريمه، فما ورد الدليل بتحريمه فهو حرام بلا نزاع، وما ورد بحله فهو حلال بلا نزاع، وما لم يرد فيه دليل فيرجع إلى أصله وهو الجواز. وأمر الدخان لم يرد فيه دليل على الخصوص بتحريمه، وما قيل إن له أدلة على تحريمه فهي غير ناهضة بحيث لا تخلو من المناقشات والاعتراضات القوية، فلذلك يبقى حكمه على أصله الذي هو الإباحة مع الكراهة.^{٧١}

^{٧١} انظر : «تحقيق البرهان» (١٣٠)

الرابع : أن كل طعام لا مضرة فيه حلال. والدخان طاهر لا مضرة فيه مع اعتدال المزاج باتفاق أهل التجارب فيكون أصله حلالاً مكروهاً، والاعتبار بمن حصل له ضرر منه ما يضره، لأنه إما لعدم اعتدال مزاجه أو لإكثاره منه مجاوزاً للحد، وهذا تعليل عارض، ونحن لا نمنع القول بالتحريم في حق من تعاطاه على وجه يضره، والشخص لو أكثر من أكل الطعام لأدى إلى تخرجه وضرره، ولا يلزم من ذلك أن نقول بتحريم الطعام. وكونه مكروهاً لما تقدم من مراعاة قوة الخلاف الواقع بين القائلين بالتحريم والإباحة.^{٧٢}

وفي هذا الصدد نريد أن نقول بأن الدخان وإن كان شربه في رأيي على التحقيق مكروهاً؛ لأن رائحته تستكرهها الطباع،^{٧٣} وللأسباب السابقة، إلا أن الأولى اجتنابه، والتورع يؤكد ذلك.

وفي الختام أسأل الله -تعالى- بنبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم- أن يرزقنا الإنصاف في الحكم، والعمل بما يوافق الشريعة على وجه الجزم. ويجنبنا الغلو والتشدد، والجفاء والتمرد. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وحرره في سوكابومي يوم الثلاثاء / ٤ / ٦ / ٢٠١٤ م

ابن حرجو الجاوي

غفر الله -تعالى- له ولوالديه ولأجداده ولمشايقه ولجميع المسلمين.

^{٧٢} انظر: «تحقيق البرهان» (١٣٤ - ١٣٥)

^{٧٣} انظر: «رد المحتار على الدر المختار» (٦ / ٤٥٩)